الحديث التاسع

١٦ ـ حدّثنا محمدُ بنُ المُثنّى قال: حدَّثَنَا عبدُ الوهاب الثّقفيُّ قالَ: حدَّثَنَا أيُّوبُ عنْ أبي قِلابة عنْ أنس رضي الله عنه عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «ثَلاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وجدَ حَلاَوَةَ الإيمان: أنْ يَكونَ الله ورسولُهُ أحبَّ إليه ممَّا سِواهُمَا، وأنْ يُحِبَّ المرْء لا يُحِبُّه إلاَّ لله، وأنْ يكْره أنْ يعودَ في الكُفْر كما يكرَهُ أن يُقْذَفَ في النّار».

[الحديث ١٦ ـ أطرافه في: ٢١، ٦٠٤١، ٦٩٤١]

وقوله: «ثَلاثٌ مَنْ كُنَّ فيه» ثلاث مبتدأ، خبره بالجملة، وساغ الابتداء بالنكرة، لأن التنوين عوض عن المضاف إليه، أي: ثلاث خِصال، ويحتمل في إعرابه غير ذلك، وقوله: «كُنَّ» أي: حصلن، فهي تامة.

وقوله: «وجد» أي أصاب، ولذلك عَدّاه بمفعول واحد، وهو قوله: «حلاوة الإيمان» ومعنى حلاوة الإيمان استلذاذ الطاعات، وتحمل المشاق في الدين، وإيثار ذلك على أعراض الدنيا، وإنما عبر بالحلاوة لأن الله شبه الإيمان بالشجرة في قوله تعالى: ﴿مثلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ﴾ [ابراهيم: ٢٤] فالكلمة هي كلمة الإخلاص، والشجرة أصل الإيمان، وأغصانها اتباع الأمر واجتناب النهي، وورقها ما يَهْتَمُّ به المؤمن من الخير، وثمرها عمل الطاعات، وحلاوة الثمر جني الثمرة، وغاية كماله تناهي نضج الثمرة، وبه تظهر حلاوتها، وهل هذه الحلاوة حسية أو معنوية، وعلى الثاني فهو على سبيل المجاز. وفي قوله: «حلاوة الإيمان» استعارة تخييلية، واستعارة بالكناية، وذلك أنه شبه رغبة المؤمن في الإيمان بالعسل، ونحوه، ثم أثبت له لازم ذلك، وهو الحلاوة، وأضافه إليه، فالتشبيه المضمر استعارة بالكناية، وإثبات اللازم استعارة تخييلية،

وفيه تلميح إلى قصة المريض والصحيح ، لأن المريض الصَّفراوِيَّ يجد طعم العسل مُرًّا ، والصحيح يَذُوق حلاوته على ما هي عليه ، وكلما نقصت الصحة شيئاً ما نقص ذَوْقُه بقدر ذلك ، فكانت هذه الاستعارة من أوضح ما يُقَوّي استدلال المصنف على زيادة الإيمان ونقصانه.

وقوله: «أحب إليه» منصوب خبر يكون ، قال البيضاوي المراد بالحب هنا الحب العَقْلي ، الذي هو إيثار ما يقتضي العقل السليم رجحانه ، وإن كان على خلاف هوى النفس ، كالمريض يَعاف الدواء بطبعه ، فينفِر عنه ، ويميل إليه بمقتضى عقله ، فيهوى تناوله.

قلت: وهذا هو المعبر عنه فيما مرّ بالحب الاختياري ، ثم قال: فإذا تأمل المرء أن الشارع لا يأمر ولا يَنْهى إلا بما فيه صلاح عاجل ، أو خلاص آجل ، والعقل يَقْتضي رجحان ذلك ، تمرن على الائتمار بأمره ، بحيث يصير هواه تبعاً له ، ويلتذ بذلك التذاذاً عقلياً ، إذ الالتذاذ العقلي إدراك ما هو كمال وخير من حيث هو كذلك ، وعبر الشارع عن هذه الحالة بالحلاوة ، لأنها أظهر اللذائذ المحسوسة ، قال: وإنما جعل هذه الأمور عنواناً لكمال الإيمان ، لأن المرء إذا تأمل أن المنعم بالذات هو الله تعالى ، وأن لا مانح ولا مانع في الحقيقة سواه ، وأنَّ ما عداه وسائط ، وأن الرسول هو الذي يبين له مراد ربه ، اقتضى ذلك أن يتوجه بكليته نحوه ، فلا يُحِبُّ إلا ما يُحِبّ ، ولا يحب من يحب إلا من أجله ، وأن يتيقن أن جملة ما وعدوا وعد حق يقيناً ويخيل إليه الموعود كالواقع ، فيحسب أن مجالس الذكر رياض الجنة ، وأن العَوْد إلى الكفر إلقاء في النار ، وشاهد الحديث من القرآن قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُم﴾ إلى أن قال: ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٢٤] ثم هدد على ذلك وتوعد بقوله: ﴿فَتَرَبَّصُوا﴾ [التوبة: ٢٤] ومحبة العبد لله تعالى تحصل بفعل طاعته ، وترك مخالفته ، وكذلك الرسول ، وكل من المحبتين على قسمين: فرض وندب ، وهما متلازمتان ، لا تحصُلُ إحداهما دون الأخرى ، فالغرض فيهما هو المحبة التي تَبْعث على امتثال الأوامر ،

واجتناب المعاصي ، والرضى بما قدره الله تعالى ، فمن وَقَعَ في معصية من فعل محرم أو ترك واجب فلتقصيره في المحبتين ، حيث قَدَّمَ هوى نفسه ، والتقصير يكون مع الاسترسال في المباحات ، والاستكثار منها ، فيورث الغفلة المقتضية للتوسع في الرجاء ، فيقدم على المعصية ، أو تستمر الغفلة فيقع ، وهذا الثاني يُسْرِع إلى الإقلاع مع الندم ، وإلى الثاني يشير حديث: «لا يَزْني الزّاني حينَ يَزْني وهُو مؤمن» والندب أن يواظب على النوافل ، ويتجنب الوقوع في الشبهات ،والمتصف بذلك نادر ، ويزاد في محبة الرسول عليه الصلاة والسلام أن لا يَتَلَقّى شيئاً من المأمورات والمنهيات إلا من مشكاته ، ولا يَسْلُك إلا طريقه ، ويرضى بما شرعه ، حتى لا يَجِدَ في نفسه حرجاً مما قضاه ، ويتخلق بأخلاقه في الجود والإيثار والحلم والتواضع وغيرهما ، فمن جاهد نفسه على ذلك وجد حلاوة الإيمان ، وتتفاوت مراتب المؤمنين بحسب ذلك.

وقوله: «مما سواهما» إنما قال: مما ، ولم يقل: ممن لِيَعُمَّ من يعقل ومن لا يعقل ، وفيه دليل على أن لا بأس بهذه التثنية ، وأما قوله للذي خطب حيث قال: ومن يعصِهما فقد غوى: «بئس الخطيب أنت» فليس من هذا لأن المراد في الخطب الإيضاح ، وأما هُنا فالمراد الإيجاز في اللفظ لِيُحْفَظَ ، ويَدُلُّ عليه ما في سنن أبي داود من أن النبي ﷺ قال في موضع آخر: «ومن يعصِهما فلا يَضُرُّ إلا نفسه» واعترض هذا الجواب بأن هذا الحديث إنما ورد في خطبة النكاح ، وأجيب بأن المقصود في خطبة النكاح أيضاً الإيجاز ، فلا نقض ، ومن محاسن الأجوبة في الجمع بين حديث الباب وقصة الخطيب أنَّ تثنية الضمير هنا للإيماء إلى أن المعتبر هو المجموع المركب من المحبتين ، لا كل واحدة منهما ، فإنها وحدها لاغية إذا لم ترتبط بالأخرى ، فمن يدعي حب الله مثلا ولا يُحِبُّ رسوله لا ينفعه ذلك ، ويشير إليه قوله تعالى: ﴿**قُلْ إن كُنتُم تُحِبُّون الله فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ الله**﴾ [آل عمران: ٣١] فأوقع متابعة مكتنفة بين قطري محبة العباد ومحبة الله تعالى للعباد ، وأما أمر الخطيب بالإفراد فلأن كل واحد

من العصيانين مستقل باستلزام الغِواية إذ العطفُ في تقدير التكرير، والأصل استقلال كل من المعطوفين في الحكم، ويشير إليه قوله تعالى: ﴿أطِيعُوا الله وأطِيعُوا الرَّسُول وأُولي الأمرِ منكم﴾ [النساء: ٥٩] فأعاد أطيعوا في الرسول ولم يُعده في أولي الأمر، لأنهم لا استقلال لهم في الطاعة، كاستقلال الرسول.

قلت: عندي في هذه التفرقة نظر، لأن طاعة الرسول لا استقلال لها أيضا دون طاعة الله تعالى، اللَّهم إلا أن يقال: إن طاعته طاعة لله تعالى، لقوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِع الرسُول فَقد أطَاعَ الله﴾ [النساء: ٨٠] ولا كذلك طاعة أولي الأمر، فقد لا تكون طاعة للرسول عليه الصلاة والسلام، لعدم عصمتهم، ولكن على هذا أيضا لا توجد مستقلة، فتأمل، ومن الأجوبة أيضاً أن الجمع من خصائصه عليه الصلاة والسلام، فيمتنع من غيره، لأن غيره إذا اجَمَع أوهَم التسوية، بخلافه هو عليه الصلاة والسلام، فإن مَنْصِبه لا يتطرق إليه إيهام ذلك، ومنها أجوبة أخرى.

قوله: «وأن يُحِبَّ المَرْءَ لا يُحِبُّه إلا لله» حقيقة الحب في الله أن لا يزيد بالبر، ولا ينقُص بالجفاء، كما قاله يحيى بن مُعاذ.

وقوله: «وأن يكره أن يعودَ في الكُفْر» زاد أبو نُعيم في «المستخرج» بعد: «إذْ أنْقَذَهُ الله مِنه» وكذا هو في طريق أخرى للمصنف، والإنقاذ أعم من أن يكون بالعصمة منه ابتداء بأن يولد على الإسلام ويستمر، أو بالإخراج من ظلمة الكفر إلى نور الإيمان، كما وقع للصحابة، وعلى الأول يحمل قوله: «يعود» على معنى الصيرورة كما في قوله تعالى: ﴿أوْ لَتَعُودُنَّ في مِلَّتِنَا﴾ [الأعراف: ٨٨] بخلاف الثاني، فإن العود فيه على ظاهره، وإنما عَدّى العَوْد بفي ولم يُعَدِّه بإلى لأنه ضمنه معنى الاستقرار، فكأنه قال: يستقر فيه، على حد قوله تعالى: ﴿وَمَا يكون لَنَا أنْ نَعُود فيها﴾ [الاعراف: ٨٩].

وأخرجه في «الأدب المفرد» من هذا الوجه بلفظ: «وحتى أن يُقذف في النار أحبّ إليه من أن يرجِع في الكفر بعدَ إذ أنقذه الله منه» وهي أبلغ من لفظ حديث الباب، لأنه سوى فيه بين الأمرين، وهُنا جعل الوقوع في نار الدنيا أولى من الكفر الذي أنقذه الله بالخروج منه من نار الأخرى.

قلت: وهذا هو الواجب على كل عاقل، لأن عذاب نار الدنيا غير مستمر، منقطع بالموت، وحَرّ نار الدنيا جزء من مئة جزء من نار الآخرة كما في الحديث الصحيح، وصرح النّسائي والإسماعيلي في روايتيهما لهذا الحديث بسماع قَتادة له من أنس، فانتفت تهمة تدليسه، واستدل به على فضل من أكره على الكفر، فترك البتّة إلى أن قُتِل.

قال الشيخ مُحي الدين: هذا حديث عظيم، أصل من أصول الدين.

قال في «الفتح» فيه إشارة إلى التَّحَلّي بالفضائل، والتخلي عن الرَّذائل، فالأول من الأول، والأخير من الثاني، وفي الثاني حث على التحابب في الله.

رجاله خمسة:

الأول: محمد بن المُثَنّى بلفظ المفعول من التثنية بالمثلثة ابن عُبيد ابن قَيْس بن دِينار أبو موسى البَصْريّ الحافظ المعروف بالزَّمِن.

قال الخطيب: كان ثقة ثبتاً احتج سائر الأئمة بحديثه. وقال محمد بن يَحْيى: حجة. وقال أبو حاتم: صالح الحديث، صدوق. وقال النَّسائي: لا بأس به. وقال ابن مَعين: ثقة. وقال أبو سعيد الهَرَويّ: سألت الذُّهليّ عنه، فقال: حجة. وقال صالح بن مُحمد: صدوق اللهجة، وكان في عَقله شيء، وكنت أقدمه على بُندار. وقال أبو عَروبة: ما رأيت بالبصرة أثبت من أبي موسى ويَحْيى بن حَكيم. وقال أبو الحسن السِّمناني: كان أهل البصرة يقدمون أبا موسى على بُندار، والغرباء يقدمون بُنْداراً. وقال ابن خِراش: حدثنا محمد بن المُثنى وكان من الأثبات. وذكره ابن حبان

في «الثقات» وقال: كان صاحب كتاب ، لا يقرأ إلا من كتابه. وقال الدَّارَقُطني: كان أحد الأثبات ، وقدمه على بُندار ، قال: وقد سئل عمرو ابن علي عنهما ، فقال: ثقتان ، يُقْبَل منهما كل شيءٍ إلا ما تَكَلَّم فيه أحدهما في الآخر ، قال: وكان في أبي موسى سلامة ، وقال مسلمة: ثقة مشهور من الحفاظ.

روى عنه البخاري مئة حديث وثلاثة أحاديث ، ومسلم سبع مئة حديث واثنين وسبعين حديثاً.

روى عن: عبدالله بن إدريس ، وأبي مُعاوية ، ويزيد بن زُرَيْع ، ومُعْتَمر ، وحَفْص بن غياث ، وحَمّاد بن سَهْل ، والقَطّان ، وغُنْدَر ، ورَوْح ابن عُبادة ، ومعاذ بن معاذ ، ومعاذ بن هشام ، وعبد الوهاب الثَّقَفيّ ، وخلق.

وروى عنه: الجماعة ، وروى النّسائي أيضا عن زكريا السِّجْزيّ ، عنه. وأبو زُرعة ، وأبو حاتم ، والذُّهليّ ، وبَقِيّ بن مَخْلد ، وأبو يَعْلَى ، وجعفر الفِرْيابي ، وأبو عَروبة ، والحسين بن إسماعيل المَحَامِلِيّ ، وغيرهم.

ولد سنة سبع وستين ومئة ، ومات سنة اثنتين وخمسين ومئتين في ذي القعدة.

والعَنَزِيّ في نسبه نسبة إلى عَنَزة بالتحريك بن أسد بن ربيعة بن نزار ابن معد بن عدنان أبو حي من ربيعة ، وقيل: ابن عمرو بن عوف بن عدي ابن عمرو بن مازن بن الأزد أبو حي من الأزد ، وفي خُزاعة عَنَزَة بن عمرو ابن أفصى بن حارثة الخُزَاعِيّ والبَصْريّ ، مر الكلام عليه.

وفي الستة محمد بن المُثنى اثنان: هذا ، ومحمد بن المثنى الذي هُو محمد بن إبراهيم بن مُسلم بن مِهران بن المُثَنّى ، ويقال: محمد بن مُسلم بن مِهران بن المُثَنّى ، ويقال له: ابن أبي المُثنى ، وأبو المُثَنى كنية

جده مسلم ، ويقال: كنية مِهْران القُرشي مولاهم أبو جعفر.

الثاني: عبدالوهاب بن عبدالمجيد بن الصَّلْت بن أبي عُبيد بن الحكم بن أبي العاص الثَّقَفي أبو محمد البَصْريّ. قال وَهْب: لما مات عبدالمجيد قال لنا أيوب: الزموا هذا الفتى عبدالوهاب. وعده ابن مَهْدي فيمن كان يحدث من كتب الناس ولا يحفظ ذلك. وقال أحمد: الثَّقَفيّ أثبت من عبدالأعلى السامي. وقال عثمان: سألت ابن مَعين ، فقلت: ما حالُ وُهَيْب في أيوب؟ فقال: ثقة ، قلت: هو أحب إليك أو عبدالوهاب؟ قال: ثقة وثقة. وقال التِّرمذي: سمعت قُتيبة يقول: ما رأيت مثل هؤلاء الأربعة: مالك ، والليث ، وعبد الوهاب الثَّقفيّ ، وعبّاد بن عبّاد. وقال ابن المَدِيني: ليس في الدنيا كتاب عن يحيى بن سعيد الأنصاري أصح من كتاب عبدالوهاب ، وكل كتاب عن يحيى فهو عليه كَلٌّ. وقال ابن سَعْد: كان ثقة وفيه ضَعْف. وقال ابن مَعين: اختلط بآخِره، وقال عُقبة بن مُكْرَم: اختلط قبل موته بثلاث سنين أو أربع. وقال العِجْليّ: بصري ثقة ، وقال عمرو بن عَلي: اختلط حتى كان لا يعقِل ، وسمعته وهو مختلط ، يقول: حدثنا محمد بن عبدالرحمن بن ثَوْبان باختلاط شديد.

روى عن: حُميد الطّويل ، وأيوبِ السَّخْتِياني ، وابن عَوْن ، وخالد الحذّاء ، وداود بن أبي هِند ، وعوف الأعرابي ، وابن جُرَيْج ، وغيرهم.

وروى عنه: أحمد ، والشَّافعيّ ، وعلي ، ويحيى ، وإسحاق ، وابنا أبي شَيْبة ، وأبو خَيْثمة ، وبُندار ، ومُسدّد ، وقُتيبة بن سعيد ، وإبراهيم بن محمد بن عَرْعَرة ، وسويد بن سعيد ، والحسن بن عَرَفة ، وآخرون.

ولد سنة عشر ومئة ، ومات سنة أربع وتسعين ومئة.

وليس في الستة عبدالوهاب بن عبدالمجيد سواه ، وفيهم عبدالوهاب نحو اثني عشر.

والثَّقَفيّ في نسبه بالتحريك نسبة إلى ثَقيف كأمير أبو قبيلة من

هوازن ، واسمه قيس بن مُنَبِّه بن بكر بن هوازن بن منصور بن عِكرمة بن حفصة بن قيس عَيْلان وقد يكون ثقيف اسماً للقبيلة ، والأول أكثر ، قال سيبَويه : أما قولهم : هذه ثَقيف ، فعلى إرادة الجماعة ، وإنما قال ذلك لغلبة التذكير عليه ، وهو مما لا يقال فيه من بني فُلان ، ومن استعماله في القبيلة : قول الشاعر :

تؤمــل أن تلاقــي أم وهــب محلّفــة إذا اجتـمـعـت ثقيف

ومرّ قريبا أن عبدالوهاب من المختلطين ، والاختلاط هو فساد العقل بأن لم تَنْتَظِم أقواله وأفعاله ، وحكم روايته هو أن ما رواه المختلط في حال اختلاطه ، أو اشْتُبِه فلم يُدْرَ أحدَّث بالحديث قبل اختلاطه أو بعده يكون مـردوداً إذا كان مما اعتمد فيه على حفظه ، بخلاف ما اعتمد فيه على كتابه ، وما حدث به قبل اختلاطه ، وإن حدث به ثانياً بعد اختلاطه فلا يكون مردوداً ، ويتميز ذلك بالراوي عنه فإنه قد يكون سمع منه قبله فقط ، أو بعده فقط ، أو فيهما مع التمييز كما هو مبين في المُطوّلات ونَظَم العراقيُّ المختلطين بقوله :

وفـي الثِّقـات مَنْ أخيراً اخْتَلط فمـا رَوَى فيه أو أَبْـهِـمَ سَقَط
نَحـوُ عطاءٍ وَهْـوَ ابْنُ السّـائِب وكَـالْـجـريْريّ سَعِـيدٍ وأَبـي
إسْـحَـاقَ ثُمَّ ابـن أبي عَرُوبـةَ ثُمَّ الـرَّقَـاشِـيِّ أبـي قِلابـةِ
كَذَا حُصَيْنُ الـسُّلَمِيُّ الكُـوفِي وعَـارِمٌ محـمّـدٌ والـثَّـقَـفِـيّ
كذا ابنُ هَمّـام لِصَنعَـا إذْ عَمِي والـرَّأيُ فيمـا زَعَمـوا وَالتَّـوأمِي
وابـنُ عُيَيْنَـةَ مَع الـمَـسْـعُـودي وآخـراً حَكَـوْهُ في الـحَـفِـيدِ
ابـنُ خُزَيْمَـةَ مَعَ الـغِـطْرِيفِـي مَعَ القَـطِيعِي أحْمَـدَ المعْـروفِ

والمـراد بقوله : الثقفي عبدالوهاب هذا ، والرّأي المرادُ به ربيعة الرّأي ، والتَّوْأميّ المراد به صالح بن نَبْهان المعروف بمولى التَّوْأمَة .

الثالث : أيوب بن أبي تَميمة كَيْسان السَّخْتِياني أبو بكر البَصْريّ مولى عَنَزَة ، ويقال : مولى جُهَيْنة .

قال علي بن المَـدِيني: له نحو ثمان مئة حديث، وأما ابن عُليّة، فكـان يقـول: حديثـه ألفـا حديث، فما أقل ما ذهب علي منها. وقال مَيْمون، عن الحسن وقد رأى أيوب: هذا سيد الفتيان، وفي رواية عنه: سيد شبـاب أهـل البصـرة. وقـال شُعبة: حدثنا أيوب، وكان والله سيد الفقهاء، وسأله يوماً عن حديث فقال له: أشك فيه، قال: شَكُّكَ أحب إلي من يقين غيرك. وقال حَمّاد بن زَيْد: أيوب أفضل منْ جالسته، وأشده اتّباعاً للسنة. وقال ابن عُيَيْنة: ما لقيت مثله في التابعين. وقال ابن سَعْد: كان ثقة، ثبتاً، حجة، جامعاً، كثير العلم، عدلاً. وقال النَّسائي: ثقة ثبت. وقال هِشام بن عُروة: ما رأيت بالبَصْرة مثله. وقال مالك: كان من العلمـاء العاملين الخاشِعين وقال أيضا: كتبت عنه لما رأيت من إجلاله للنّبي ﷺ، وقال أيضاً: كان من عُبّاد الناس وخيارهم. وقال ابن مَهْدي: أيوب حجـة أهل البصرة. وقال الدَّارَقُطْنيّ: أيوب من الحفاظ الأثبات، وقـال نافـع: اشتـرى لي هذا الـطَّيلَسان خير مَشْرقِيّ أيوب. وسُئل ابن المَديني: من أثبت أصحاب نافع؟ قال: أيوب وفَضْلُه، ومالك وإتقانُه، وعبيدالله وحِفْـظُه. وقـال أيضـا: أيوب في ابن سيرين أثبت من خالـد الحذّاء، وقال أبو حاتم: هو أحب إلي في كل شيء من خالد الحذّاء، وهو ثقة لا يُسأل عن مثله، وهو أكبر من سُليمان. وقيل لابن مَعين: أيوب عن نافـع أحب إليك أو عبيدالله؟ قال: كلاهما. ولم يُفَضِّل. وقال ابن خَيْثمة عنه: ثقة، وهو أثبت من ابن عَوْن. وقيل لأحمد: تقدم أيوب على مالك؟ فقال: نعم وقال صَاعِقة: سمعت عليًّا يقول: أثبت الناس في نافع أيوب، وعبيد الله، زاد غير صاعَقـة عنـه: ومـالك، وقال وَهْب: قلت لمـالـك: ليس أحـدٌ أحفظ عن نافـع من أيوب، فتبسم، وقـال يَحيى القَـطّان: أصحاب نافع أيوب، وعُبيد الله، ومالِك، وليس ابن جُريج بدونهم فيما سمع من نافع.

ورأى أنس بن مالك ولم يَسْمع منه، وقيل: سمع منه، ولم يَصِحَّ.

وروى عن: عَمـرو بن سلمـة الجَـرْميّ، وحُميد بن هِلال، وأبي

قِلابة ، والقاسم بن محمد ، وعبد الرحمن بن القاسم ، وعِكرمة ، وعَطاء ، والأعرج ، وعمرو بن دينار ، وحَفْصة بنت سيرين ، وغيرهم .

وروى عنه : الأعمش من أقرانه ، وقَتادة وهو من شيوخه ، والحَمّادان ، والسُّفيانان ، وشعبة ، وعبد الوارِث ، ومالك ، وسعيد بن أبي عَروبة ، وابن عُليّة ، وخلق كثير.

ولد سنة ست وستين ، ومات بالبصرة سنة إحدى وثلاثين ومئة .

والسَّخْتِياني ـ بفتح السين المهملة على الصحيح ، وحكي كسرها ، ثم خاء معجمة ساكنة ، ثم تاء مفتوحة أو مكسورة ـ في نسبه نسبة إلى عمل السَّخْتِيان وبيعه ، وهو جُلود الضَّأن ، وقيل : جلد الماعز إذا دُبِغ ، نسب إلى ذلك لعمله فيها وبيعها . وهو فارسي مُعرب ، وفي الفارسية السَّخْت ـ بفتح الأول ـ يأتي لمعان ، منها : الخشن ، والصعب ، والفرس يراعون المناسبة في تسمية الأشياء ، فسَمَّوا الجلد المدبوغ سَخْتياناً لصعوبة دبغ الجلد الرطب ، فهو فارسي جذبته العرب إلى طرف الاستعمال بينهم ، وإليه يُنْسب أبو إسحاق عِمران بن موسى السَّخْتياني محدث جُرجان ثقة ، روى عن أبي الربيع الزَّهراني ، ويُنسب إليه أيضاً أحمد بن عبدالله السَّخْتِياني روى عن السُّرِّي بن يحيى ، وروى عنه أبو طاهِر.

وليس في الستة أيوب بن أبي تَميمة سواه ، وأما أيوب فكثير.

الرابع : أبو قِلابة ـ بكسر القاف ـ عبدالله بن زَيْد بن عمرو ، ويقال : ابن عامر بن نابِل بن مالك بن عبيد بن عَلقمة بن سَعد الجَرْميّ البَصْريّ أحد الأعلام .

ذكره ابن سَعْد في الطبقة الثانية من أهل البصرة ، وكان ثقة كثير الحديث ، وكان ديوانه بالشام . وقال عَلِيّ بن أبي حملة : قلنا لمُسلم بن يسار : لو كان بالعراق أفضل منك لجاءنا الله به ، قال : كيف لو رأيتم أبا قِلابة؟ وقال مسلم أيضا : لو كان أبو قلابة من العجم لكان موبذ موبذان ،

يعني: قاضي القضاة. وقال ابن سيرين: ذلك أخي حقًّا، وقال ابن عَوْن ذكر أيوب لمحمد حديثاً عن أبي قلابة، فقال: أبو قلابة إن شاء الله ثقة، رجل صالح، ولكن عَمَّن ذكره أبو قلابة؟ وقال أيوب: كان والله من الفقهاء ذوي الألباب، ما أدركت بهذا المصر رجلا كان أعلم بالقضاء من أبي قِلابة، ما أدري ما محمد؟ وقال العِجليّ: بصري تابعي ثقة، وكان يَحْمِل على علي ولم يَرْوِ عنه شيئاً. وقال عُمَر بن عبدالعزيز: لن تزالوا بخير يا أهل الشام ما دام فيكم هذا. وقال ابن خِراش: ثقة. وقال القابِسي فيما حكاه عنه ابن التين شارح «البخاري» في الكلام على القسامة بعد أن نقل قصة أبي قِلابة مع عمر بن عبدالعزيز: العجب من عمر بن عبدالعزيز على مكانه في العلم كيف لم يعارض أبا قِلابة في قوله، وليس أبو قِلابة من فقهاء التابعين وهو عند الناس معدود في البله. وقال ابن مَعين: أرادوه للقضاء فهرب إلى الشام، فمات بها.

روى عن: ثابت بن الضَّحاك الأنصاري، وسَمُرة بن جُندب، وأبي زيد بن عمرو بن أخطب، وعمرو بن سَلِمة الجَرْميّ، وأنس بن مالك، وابن عباس، وابن عُمر، وقيل: لم يسمع منهما، ومعاوية، وهشام، وغيرهم، وروى أيضا عن التابعين كأبي المُهلب الجَرْميّ عمه، وزَهْدَم بن مُضرِّس وعبدالله بن يزيد رضيع عائشة.

وروى عنه: أيوب، وخالد الحذّاء، وأبو رجاء سلمان مولى أبي قِلابة، ويحيى بن أبي كَثير، وأشعث بن عبدالرحمن الجَرْمي، وعاصم الأحول، وغيرهم.

مات بالشام سنة سبع أو ست ومئة.

وفي الستة عبدالله بن زيد سواه خمسة، وليس فيهم من يكنى بأبي قلابة.

والجَرْمي في نسبه ـ بفتح الجيم ـ نسبة إلى جَرْم أبو بطن من طيء،

وهو ثعلبة بن عمرو بن الغوث بن جلهمة وهو طيء ، مساكنهم صعيد مصر ، ومنهم بقية في نواحي غزة ، ومنهم حيان بن ثعلبة ، وإليه ينسب أبو عبدالله محمد بن مالك النَّحوي المِصْري ، وعَمرو بن سلمة الجَرْمي له صحبة ، وأبو عُمر صالح بن إسحاق الجَرْمي لغوي مشهور أخذ عن الأخفش ، وأبي عُبيدة ، وأبي ذَرّ ، والأصمعي ، وفي قُضاعة جَرْم بن زَبّان ابن حُلوان بن عِمران بن الحافي بن قُضاعة منهم شهاب بن المَجْنون صحابي ، وأخوه عامر مدرج الريح شاعر ، وهوذة بن عمر ، وله وفادة ، وفي بجيلة جَرْم بن علقمة بن عَبْقر ، وفي عاملة جَرْم بن شعَل بن معاوية .

الخامس: أنس بن مالك ، وقد مر في السادس من هذا الكتاب .

لطائف إسناده: منها أن فيه التحديث والعنعنة ، ورواته كلهم بَصْريون ، وهم أئمة أجلاء ، أخرجه البُخاريّ هنا ، وفي هذا الكتاب بعد ثلاثة أبواب من طريق شُعبة ، وفي الأدب ، ومسلم عن محمد بن المُثَنّى وأخرجه الترمذي والنّسائي .

١٠ ـ باب علامة الإيمان حب الأنصار

وبابٌ بالتنوين ، وسقط عند الأصيلي ، فتجر حينئذ علامة بالإضافة ، ولما ذكر في الحديث السابق أنه لا يحب إلا الله ، عَقَّبه بما يشير إليه من أن حب الأنصار كذلك ، لأن محبة من يحبهم من حيث هذا الوصف وهو النصرة إنما هو لله تعالى ، فهم وإن دخلوا في عموم قوله : «لا يحبه إلا الله» لكن في التنصيص بالتخصيص دليل العناية ، وقال ابن المُنير: علامة الشيء لا يخفى أنها غير داخلة في حقيقته ، فكيف تفيد هذه الترجمة مقصوده من أن الأعمال داخلة في مسمى الإيمان ، وجوابه أن المستفاد منها كون مجرد التصديق بالقلب لا يكفي حتى تنصب عليه علامة من الأعمال الظاهرة التي هي مؤازرة الأنصار وموادتهم .